أعلى نمو سجله في أكثر من عامين ونصف العام خلال مارس الماضي

«بيتك»: 37,4 مليار دينار النشاط الائتماني بزيادة 5,2٪

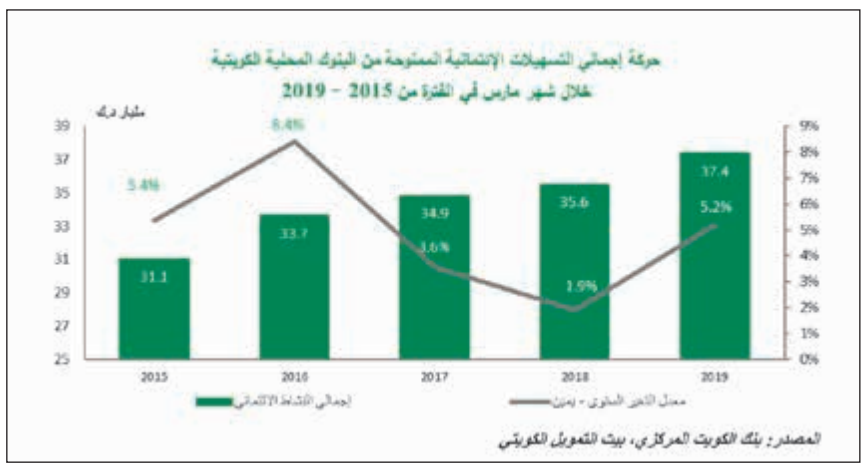

- 42,5٪ من الائتمان تسهيلات شخصية بقيمة 15,9 مليار دينار
- 10,4 مليارات دينار حصة قطاعي العقار والإنشاء بنمو سنوي 5,1٪
- 4,4٪ تراجع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في مارس الماضي ارتفع بنسبة 5,2٪ وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي، وهو أعلى نمو يسجله الائتمان في أكثر من عامين ونصف العام، مدفوعا بنمو متفاوت للائتمان في أغلب القطاعات الاقتصادية في مقدمتها النشاط العقاري الذي شهد نموا بعد فترة طويلة سجل فيها تراجعا على أساس سنوي، كما أن نمو النشاط الائتماني تجاوز ضعف نمو السنوي للودائع في البنوك الكويتية الذي سجل 2,4٪ في مارس، ومازال الائتمان الممنوح يتجاوز حاجزا غير مسبوق حين فاقت أرصدته 37,4 مليار دينار في مارس 2019 مقابل 35,6 مليار دينار في مارس 2018، بينما ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح 0,8٪ على أساس شهري مقارنة 37,1 مليار دينار في فبراير 2019.

وأضاف التقرير أن أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية سجلت أعلى ارتفاع سنوي من حيث القيمة بنحو 742 مليون دينار بنسبة 4,9٪ مقارنة مع مارس العام الماضي مسجلة 15,9 مليار دينار (تمثل 42,5٪ من إجمالي الائتمان)، يليها الائتمان الموجه لقطاعي العقار والإنشاء بنمو قيمته 503 ملايين دينار أي 5,1٪ حين بلغ 10,4 مليارات دينار، يليه من حيث قيمة النمو في قطاع النفط والغاز بقيمة 303 ملايين دينار بزيادة 22,2٪، مقتربة من 1,7 مليار دينار (تمثل 4,5٪ من إجمالي الائتمان)، يليه الائتمان في قطاعات أخرى بنمو 171 مليون دينار نسبته 6,6٪، متجاوزا 2,7 مليار دينار (تمثل 7,4٪ من إجمالي الائتمان).

وارتفع الائتمان أيضا في كل من قطاع التجارة وقطاع الصناعة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغت قيمته 130 مليون دينار و62 مليون دينار، و5 ملايين دينار، أي بنسبة نمو 3,9٪ و3,3٪ وتصل إلى 31٪ في القطاع الأخير على التوالي.

فيما تراجعت التسهيلات الموجهة لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك وبلغت 1,1 مليار دينار بنحو 53 مليون دينار أي بنسبة 4,4٪ على أساس سنوي، كما تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات العامة بحوالي 10 ملايين دينار الى حوالي 115 مليون دينار.

وبلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس 42,5٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، أدنى بقليل عن 42,7٪ نسبتها منه في العام الماضي، في حين حافظ الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء على حصته التي تشكل 27,8٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في مارس العام الحالي والماضي، وتراجعت حصة القطاعات الثلاثة بنحو طفيف حين بلغت 70,3٪ في مارس مقابل 70,5٪ في مارس 2018، وذلك بسبب تراجع طفيف لحصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معا.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض شخصية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوح له إلى أربعة أنواع. النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة، وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، وتحسنت حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 74٪ في مارس 2019 مقارنة مع 73,1٪ في مارس 2018، بينما يتمثل النوع الثاني من حيث الحجم في التمويل الموجه لشراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية 16,4٪ أي أقل من حصتها التي شكلت 17٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس 2018.

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث، فيشكل 7,2٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس 2019 بتحسن طفيف عن نسبتها التي مثلت 7٪ في مارس 2018، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة، وقد بقيت حصة القروض الشخصية الأخرى عند حدود 2,4٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس مقارنة مع 2,3٪ في مارس 2018.

زادت التسهيلات الائتمانية المقسطة إلى 11,78 مليار دينار مرتفعة بنسبة 5,4٪ عن حجمها في مارس 2018. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بنسبة 0,1٪ مقارنة مع شهر فبراير حين بلغت 11,76 مليون دينار.

أما التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد ارتفعت إلى 2,6 مليار دينار بنسبة نمو 1,2٪ على أساس سنوي، وزادت 2,8٪ على أساس شهري عند المقارنة مع 2,5 مليار دينار في فبراير.

والتسهيلات الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث إن مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض بلغت 1,2 مليار دينار في مارس 2019 مرتفعة بنسبة غير مسبوقة قدرها 7,8٪ في أكثر من عامين عن 1,1 مليار دينار في مارس عام 2018، بينما ارتفعت بنحو 2,9٪ على أساس شهري مقارنة مع 1,1 مليار دينار في فبراير عام 2019. وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنسبة 5,1٪ على أساس سنوي متجاوزة حاجز 10,4 مليارات دينار في مارس، بينما ارتفعت بنحو 1,2٪ على أساس شهري.

خلال الربع الأول بنمو 4٪

«KIB»: 867 مليون دينار مبيعات سوق العقار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الدولي (KIB) إن مبيعات سوق العقار الكويتي بلغت نحو 867 مليون دينار (عقود ووكالات) خلال الربع الأول من 2019، مرتفعة على أساس سنوي (مقارنة بمبيعات الربع الأول من 2018) بنحو 4٪، ليحقق الربع الأول من هذا العام أعلى مستوى مبيعات للفترة ذاتها (الربع الأول من كل عام) منذ عام 2015، كما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المسجلة في السوق بنسبة 17٪ على أساس سنوي حيث بلغ 1623 صفقة، فيما تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنسبة 11٪ ليبلغ 534 ألف دينار للصفقة الواحدة.

مؤشرات السوق تواصل الصعود

وأضاف التقرير أن قطاعات السوق سجلت أداء متفاوتا خلال الربع الأول من العام، حيث ارتفعت مبيعات القطاع السكني 27٪ على أساس سنوي، كما ارتفعت مبيعات القطاع التجاري 56٪ على أساس سنوي، فيما تراجعت مبيعات القطاع الاستثماري 33٪ على أساس سنوي ولأسباب قاعدية (بعد الأداء الجيد جدا المسجل في الفترة ذاتها من العام السابق).

هذا، وأظهرت مؤشرات المتوسط المتحرك لفترة 12 شهرا لمؤشرات سوق العقار الرئيسية استمرار موجة التحسن التي يشهدها السوق، حيث مازالت مؤشرات إجمالي المبيعات وعدد الصفقات تأخذ اتجاها تصاعديا، فيما أظهر مؤشر متوسط قيمة الصفقة اتجاها تصاعديا هو الآخر ولو بوتيرة أبطأ من بقية المؤشرات.

أداء متفاوت

وأوضح التقرير أن مبيعات القطاع السكني نحو 400 مليون دينار خلال الربع الأول من العام مرتفعة 27٪ على أساس سنوي، وهو أعلى مستوى مبيعات يسجله القطاع خلال الفترة ذاتها منذ الربع الأول من 2015، فيما بلغ مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع نحو 1237 صفقة مرتفعا بنسبة 25٪ على أساس سنوي، كما ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنحو 2٪ على أساس سنوي ليبلغ 326 ألف دينار للصفقة الواحدة.

فيما تراجعت مبيعات القطاع الاستثماري 33٪ على أساس سنوي لتبلغ 255 مليون دينار بعد الأداء الممتاز الذي كان قد سجل في القطاع خلال الربع الأول من 2018، فيما جاء التراجع اقل حدة في مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع والذي تراجع بأقل من 5٪ فقط، ليبلغ نحو 335 صفقة، كما تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنحو 29٪ على أساس سنوي ليبلغ 760 ألف دينار للصفقة الواحدة.

كما ارتفعت مبيعات القطاع التجاري بشكل ملحوظ وبنسبة 56٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام لتبلغ 175 مليون دينار، جاءت موزعة على 33 صفقة، فيما ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع التجاري بنحو 28٪ ليبلغ 5,3 ملايين دينار للصفقة الواحدة.

10 مناطق تستحوذ على 54٪ من مبيعات السوق

وذكر التقرير أنه بتتبع التوزيع الجغرافي لقيمة وعدد الصفقات العقارية المسجلة في السوق، حلت منطقة السالمية أولاً بنسبة 8٪ من إجمالي المبيعات، تلتها منطقة المسايل بنحو 7٪ من الإجمالي، كما حلت منطقة المسايل أولا في مؤشر عدد الصفقات، حيث استحوذت على اكثر من 12٪ من إجمالي عدد الصفقات المسجلة في السوق، تلتها منطقة صباح الأحمد البحرية والتي حصلت على نحو 7٪ من مجمل عدد الصفقات.

تغير متفاوت في مستويات الأسعار

وأشار التقرير الى أن التغير في المتوسط العام لسعر المتر المربع في القطاعات العقارية المختلفة تفاوت خلال الربع الأول من العام وعلى أساس سنوي، حيث ارتفع المتوسط العام لأسعار العقارات السكنية 6,5٪، فيما تراجع متوسط سعر المتر المربع في القطاع الاستثماري 5,4٪، جاء التغير متفاوتا وفقا للمنطقة الجغرافية (المحافظة) في كل قطاع.

وتوقع التقرير أن يحافظ سوق العقار الكويتي على مستويات نشاط مقاربة في المدى القصير على أن يتفاعل مع التطورات الاقتصادية على اختلافها مستقبلا.

في غمرة العقوبات على إيران

«بلومبيرغ»: واردات الصين النفطية تسجل أرقاماً قياسية

محمود عيسى

ذكرت وكالة بلومبيرغ الاخبارية ان واردات الصين من الخام ارتفعت إلى مستوى قياسي الشهر الماضي في محاولة لتخزين النفط الإيراني قبل أن تنتهي الإعفاءات من العقوبات الأميركية في 2 مايو الجاري ما أدى إلى تعويض تأثير عمليات الاغلاق من قبل بعض محطات التكرير المحلية لأغراض الصيانة.

واضافت الوكالة ان الصين استوردت 43,73 مليون طن من الخام في أبريل، او ما يعادل 10,68 ملايين برميل يوميا، استنادا لتقديرات بلومبيرغ التي استقتها من بيانات الإدارة العامة للجمارك في بكين، ويعتبر هذا الرقم هو الاعلى من حيث الارقام المتعلقة بواردات الصين والتي تعود إلى 2010.

وارجعت بلومبيرغ تعاظم عمليات الشراء القياسية في الغالب إلى وصول كميات ضخمة من النفط الإيراني إلى الصين قبل انتهاء الإعفاءات وفقا لما ذكره المحلل في شركة الاستشارات الصناعية إنرجي أسبكتس المحدودة في لندن، مايكل ميدان.

من جانب آخر، قالت الوكالة ان بدء تشغيل مصفاة ضخمة في داليان من قبل مجموعة هينجلي الصينية ساهم في زيادة الواردات النفطية وفقا لما ذكره محلل في مؤسسة ابحاث السلع في شنغهاي، وبرغم عدم توافر تفاصيل الأرقام الصينية للواردات لشهر أبريل من كل دولة على حدة الا ان صادرات النفط الخام من إيران إلى الصين ارتفعت إلى 806,452 برميلا يوميا في مارس، وهو أعلى مستوى في 6 أشهر، وفقا لبيانات بلومبيرغ المجمعة التي تتتبع نشاط الناقلات.

وختمت بلومبيرغ بالقول ان شحنات النفط الايراني تستغرق نحو 22 يوما لتصل الى الصين، وبالتالي فمن المحتمل أن تنخفض الشحنات التي ستصل الى الصين في مايو بشكل كبير نتيجة تراجع الصادرات الايرانية بنسبة 67٪ في أبريل عما كانت عليه في مارس.

حددتا معدل سعر تبادل الأسهم

«البيت» و«الأمان» تباشران إجراءات الاندماج

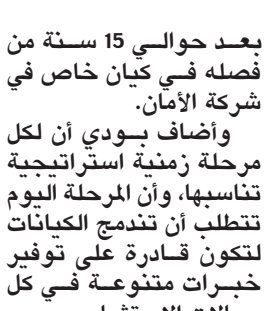
فهد بودي

يوسف الغانم

أعلنت شركة بيت الأوراق المالية (البيت) وشركة الأمان للاستثمار «الأمان» - أكبر شركة إدارة أصول مدرجة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية - موافقة مجلس إدارة الشركتين على تقرير مستشار الاستثمار المستقل وما توصل إليه من رأي عادل، في إشارة لبدأ عملية الدمج، حيث تم تحديد معدل سعر تبادل الأسهم من قبل مستشار الاستثمار بواقع 1,4 سهم من أسهم شركة «البيت» مقابل كل سهم من أسهم شركة «الأمان»، بحيث تكون البيت هي الشركة الدامجة والأمان هي الشركة المندمجة، في إطار استكمال الخطوات السابقة التي اتخذتها كل من الشركتين من أجل تكوين كيان رائد في قطاع الخدمات المالية محليا وإقليميا وعالميا، بما يخلق قيمة مضافة أكبر لصالح العملاء والمساهمين. وبتلك الخطوة، ستبدأ «البيت» و«الأمان» بالإجراءات العملية لدمج الشركتين، وذلك بعد الحصول على موافقة كل الجهات الرقابية ومساهمي الشركتين.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في «البيت» فهد بودي إن الدمج مع «الأمان» سيعيد إلى «البيت» نشاط إدارة الأصول المحلية والإقليمية بعد حوالي 15 سنة من فصله في كيان خاص في شركة الأمان.

وأضاف بودي أن لكل مرحلة زمنية استراتيجية تناسبها، وأن المرحلة اليوم تتطلب أن تندمج الكيانات لتكون قادرة على توفير خبرات متنوعة في كل مجالات الاستثمار.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في «الأمان» يوسف الغانم إن الاندماج سيكون بمنزلة الخطوة الأولى من استراتيجية المجموعة للتوسع في نشاط إدارة الأصول، حيث سنتمكن مباشرة من زيادة وتنويع المنتجات الاستثمارية التي نقدمها لعملائنا سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية.

ويخضع الاندماج بين البيت والأمان للإجراءات والشروط التالية:

- دعوة مساهمي البيت والأمان للاطلاع على تقرير مستشار الاستثمار المستقل شركة «بروتيفتي ممبر فيرم - الكويت»، وسوف يتوافر التقرير لمساهمي الشركتين المتضمن تقرير تقييم الأصول المعد من قبل مقيم الأصول المستقل «بي دي أو (BDO) النصف وشركاؤه».
- الحصول على كل الموافقات الرقابية اللازمة لتنفيذ الاندماج، والتي تم تحديدها من قبل هيئة أسواق المال في الكويت وغيرها من الجهات التنظيمية لاستيفاء كافة المتطلبات التنظيمية المتعلقة بإتمام عملية الاندماج. وسوف تواصل الشركتان مزاولة الأعمال بشكل مستقل، إلى أن يدخل الاندماج حيز التنفيذ. ومع استيفاء الاشتراطات المتعلقة بالاندماج بموافقة المساهمين، وكذلك الحصول على الموافقات الرقابية اللازمة.

بقيمة 80 مليون دولار ولمدة سنة واحدة

«KIB» مدير الترتيب الرئيسي ومستشار الهيكلة لتمويل مشترك لصالح NMC Healthcare

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) في بيان صحافي أمس عن تعيينه مدير الترتيب الرئيسي ومستشار الهيكلة لتسهيلات المرابحة المشتركة المتجددة بقيمة 80 مليون دولار، وذلك لمدة سنة واحدة لصالح شركة NMCHealthcare، والتي تعد من أكبر شركات الخدمات الصحية في المنطقة، حيث سيتم استخدام هذه التسهيلات، التي تم الترتيب لها بالتعاون مع أحد البنوك المحلية، للوفاء بالمتطلبات الرأسمالية ومتطلبات رأس المال العامل.

وقال نائب المدير العام للإدارة المصرفية التجارية ورئيس الإدارة المصرفية الدولية بـ KIB محمد خديري: «إن مشاركة KIB في هذه التسهيلات المالية المشتركة تأتي في إطار النظرة الاستراتيجية للبنك الرامية إلى تقديم الحلول المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكبار العملاء العاملين في القطاعات الاستراتيجية في المنطقة».

وأوضح خديري أن «هذه الصفقة تشكل إضافة جديدة لسجل الإنجازات البارزة والتاريخ الحافل لـ KIB في تقديم المنتجات والخدمات الرائدة في مجال خدمات التمويل والحلول الاستشارية المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى قطاع الشركات، مع استمرار البنك في بذل المزيد من الجهد بغية مواصلة تحقيق الأهداف الاستراتيجية من أجل تعزيز وتأكيد مكانة KIB كمؤسسة مصرفية رائدة بين البنوك المحلية والإقليمية، وتلبية احتياجات ومتطلبات عملائه».

محمد خديري